



# 29 اجراء تطوير منظومة الجمارك وتعزيز إجراءات الرقابة على الصادرات والواردات

فبراير 2025

# التيسيرات والتسهيلات الجمركية



## نستهدف ...

تطوير منظومة الجمارك وتعزيز إجراءات الرقابة على الصادرات والواردات سواء على الجانب التشريعي أو الإجرائي بغرض تيسير وتسهيل إجراءات التخليص الجمركي، وتيسير المنظومة الجمركية وخفض معدلات زمن الافراج





# أولاً: التيسيرات والتسهيلات الجمركية

# 1 - تقسيط الضريبة الجمركية

## تعديل تشريعي (قانون)

وفي حالة تأخر طالب التقسيط عن سداد احد الأقساط تستحق باقى الضريبة الجمركية، وكذا الضريبة الإضافية.

ويؤخذ بالضمانات الواردة باللائحة التنفيذية مع إضافة بعض الضمانات المقبولة جمركياً مثل وثيقة التأمين.

- منح ميزة تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة علي مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية ، على غرار ما سمح به قانون الجمارك الحالي لآلات والمعدات والأجهزة وخطوط الإنتاج
- وذلك بعد اقصى **ستة أشهر** ،
- مع الاعفاء من سداد الضريبة الإضافية خلال الثلاث اشهر الأولى.



## 2 - تحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية



تعديل تشريعي  
(قانون)

اضافة نسبة سماح لا تتجاوز (3% عيوب تصنيع) **لنسب السماح لمعدلات الهالك والتالف المحددة من مصلحة الرقابة الصناعية** لمستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الانتاجية بالمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية والسماح المؤقت ، مع الالتزام بسداد كافة الضرائب المستحقة عنها.

عدم اعتبار هذا العجز بمثابة تصرف يشكل جريمة تهريب جمركي ، ولا يستلزم عنه تحصيل غرامات وتعويضات جمركية يترتب عليها دخول مصلحة الجمارك في منازعات.



### 3 - تسهيل نظام التخليص المُسبق.

- **وقف تحصيل الضريبة الجمركية (0.5%)** وغيرها من الضرائب والرسوم لحين وصول البضاعة؛ لتسهيل الإجراءات وتقليص زمن الإفراج والتكاليف ذات الصلة وتشجيع المستوردين على التخليص على شحناتهم قبل وصولها لجميع الواردات.
- **بدء التنفيذ التدريجي** لمراحل الالزام بنظام التخليص المسبق على ان تبدأ بالسلع الواردة بقصد الاتجار.
- **استثناء الحالات** التي يوافق عليها وزير المالية التي يتعذر عليها تنفيذ ذلك.



## 4 - قصر مسئولية ممثلي الأشخاص الاعتبارية عن الجرائم المترتبة عن ادارتهم الفعلية



استحداث حكم يقصر المسؤولية الجنائية على المسؤولين عن الإدارة الفعلية للأشخاص الاعتبارية، من أجل طمأنة المستثمرين من تخوفاتهم من صدور أحكام ضدهم بالحبس حال ارتكاب المسؤولين عن الإدارة الفعلية لجريمة تهريب جمركي.

مع التزام الأشخاص الاعتبارية وجميع المسؤولين بالتضامن في الوفاء بالضرائب والتعويضات والغرامات المترتبة على الاخلال بالقواعد المقررة.



## 5 - تفعيل خدمة الاستعلام المسبق

■ خدمة تؤديها المصلحة للمتعاملين معها يدويا او الكترونيا تمكنهم من الاستيضاح المسبق لبعض عناصر العمليات الجمركية على ان يكون هذا القرار ملزم لمصلحة الجمارك حتى تنتهى مدة صلاحيته .

■ تحديد مدد زمنية لكافة مراحل الطلب وصولا الى اصدار هذا القرار بشكل منتظم مع جواز قيام المتعامل بالاطعن على هذا القرار وطلب اجراء مزيد من المراجعة قبل اعتماده .



## 6 - مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بهدف مضاعفة عدد الشركات المنضمة للبرنامج إلى 500 شركة

■ على ان تشمل:

- ❖ الشركات المندمج بها عملاء البرنامج.
  - ❖ تخفيض مدة النشاط الواجب استيفائها للانضمام للبرنامج.
  - ❖ غيرها من المتطلبات لمنح الفرصة للكيانات للانخراط في برنامج المشغل الاقتصادي بما يتفق مع توجهات الدولة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- التوسع في **اتفاقات الاعتراف المتبادل متعدد الأطراف** بصفة المشغل الاقتصادي المعتمد مع الشركاء التجاريين بما يسمح بسرعة نفاذ الصادرات المصرية لتلك الشركات .
- التوسع في **انضمام سلاسل الإمداد للمشغل الاقتصادي المعتمد** لتشمل كافة سلاسل الامداد (مشغلي الموانئ والمطارات ، وكيل البريد السريع ، مشغلي المستودعات ، وكلاء النقل)

# 7- منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنظمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد

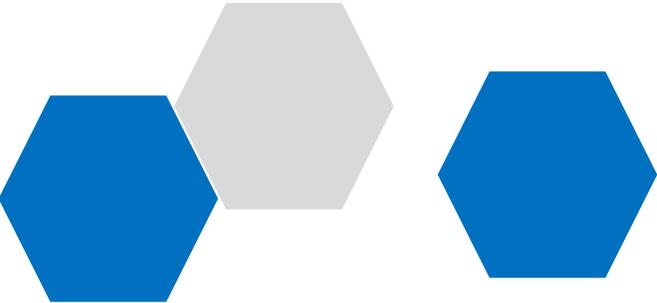


■ يتمتع بهذه الميزة الشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنظمة للمشغل الاقتصادي المعتمد كمرحلة أولى.

■ حيث تعتبر من المزايا الواردة باتفاق تيسير التجارة الصادر عن **منظمة التجارة العالمية، واتفاقية كيوتو** لتبسيط الإجراءات الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية، فضلا عن ادراجها بقانون الاتحاد الأوروبي وذلك بما يسمح إجراء تخليص في مقر المتعامل بإدخال البضائع في مخازن المقر.

■ سبق ان أجاز قانون الجمارك لمصلحة **الجمارك قبول البيانات الجمركية غير المكتملة** اذا تضمنت تفاصيل كافية تقبلها.

■ القيام باستخدام ما أجازته القانون في هذا الشأن لسرعة الافراج عن الرسائل



# 8 - إنشاء الشركات لمراكز خدمات لوجستية وتعزيز تجارة الترانزيت



■ منح الفرصة للشركات **لإنشاء مراكز خدمات لوجستية لتداول وتوزيع البضائع**. حيث تعد هذه المراكز محطة للبضائع العابرة (الأجنبية) مع نشر قواعد وآليات إنشاء هذه المراكز لتكون مصر مركزاً عالمياً لتجارة الترانزيت.

■ كضمان لبضائع الترانزيت لسرعة الافراج **تفعيل قبول وثائق التأمين** عنها في اطار قرار وزير المالية رقم 347 لسنة 2023

# 9 - نشر دليل بالإجراءات الجمركية للواردات والصادرات وتجميع المنشورات الجمركية



■ اصدار **دليل إجراءات استرشادي** للمتعاملين بالتنسيق مع الجهات المعنية يتم اتاحته ونشرة على منصات الرقمية الخاصة بالمصلحة يتضمن بيان بالإجراءات الجمركية والرقابية للرسائل المستوردة والمصدرة ورسوم الخدمات المستحقة عنها بهدف زيادة الشفافية .

■ **تجميع منشورات الاستيراد والتصدير والإجراءات الجمركية** وتقسيمها حسب رؤوس الموضوعات لتكون متاحة لكافة العاملين والمتعاملين مع الجمارك ، واصدارها بقرار وزارى ونشرها لتكون معلومة للكافة .

■ **تحديث الموقع الإلكتروني لمصلحة الجمارك** لنشر التشريعات والإجراءات الجمركية بما يضمن اتاحة كافة المعلومات للمتعاملين بشكل دورى

## 10 - تفعيل التواصل مع المتعاملين مع الجمارك وتحديد نقاط اتصال مع الجهات المعنية



تفعيل وتحديث خدمة الخط الساخن للتواصل الجيد مع المتعاملين مع مصلحة الجمارك والرد على استفساراتهم وشكواهم، وتحديد المدى الزمني اللازم للرد.

التنسيق مع كافة الجهات المعنية لتحديد نقطة اتصال للتواصل مع خدمة الخط الساخن لاستيفاء ومتابعة الإفادة، لتسهيل حصول المتعاملين للخدمات المطلوبة.

إتاحة خدمة الشكاوى / الاقتراحات / الاخباريات على بوابة الاتصال بمصلحة الجمارك.

التحليل المستمر للشكاوى والاستفسارات الواردة، وإيجاد حلول لها بالتنسيق مع المختصين سواء بمصلحة الجمارك أو الجهات المعنية.

## 11 - السماح بقبول المدفوعات إلكترونياً



- تتطلب بعض الحالات طرق دفع الكتروني متنوعه (بنك - حساب جاري - إلخ) مثل:
  - ✓ شهادات الإفراج المسبق مرحلة ثانية.
  - ✓ أوامر توريد - زيادة وزن نوبتجيات في الورديات المسائية.
- يترتب على هذا الاجراء تقليل المجهود والوقت والإجراءات لاصحاب الشأن.
- المطلوب التنسيق مع شركة MTS لقبول الدفع الالكتروني في الحالات التي تم اغلاق الشهادة

## 12 - التوسع فى تطبيق منظومة المخاطر المشتركة



- بغرض تسهيل الإجراءات الجمركية وتسريع زمن الإفراج من خلال التوسع فى تطبيق منظومة المخاطر المشتركة بالتنسيق مع جهات الفحص ذات الصلة بالعملية الاستيرادية والتصديرية.
- تصحيح مفاهيم مسارات الإفراج (الأخضر- الأصفر- الأزرق- الأحمر) وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وجمارك الدول الأخرى.
- تطبيق منظومة المخاطر على الصادرات.
- استكمال إجراءات إصدار القرار اللازم بتشكيل لجنة عليا لمنظومة المخاطر المشتركة تحت إشراف مجلس الوزراء في ضوء تعدد جهات العرض الرقابية وحرصاً على سرعة إنجاز الأعمال وتسريع معدلات الإفراج.
- تعديل القرار الوزاري رقم 284 لسنة 2023 بشأن إدارة المخاطر المتكاملة للسلع الصناعية بهدف زيادة عدد الرسائل التي يتم فحصها مستندي لتصل إلى (200) رسالة شهرياً بدلاً من (40-50) رسالة شهرياً.

# 13 - التوسع في الترخيص بإنشاء مستودعات جمركية عامة داخل الموانئ الجافة لاستقبال كافة البضائع مع تخصيص مستودعات للمهمل



■ يساعد التوسع في المستودعات على تخفيف العبء والتكدس داخل المنافذ الجمركية.

■ يساعد تحديد مستودعات للمهمل في سرعة إتمام إجراءات البيع.

■ التنسيق مع هيئة الخدمات الحكومية بحصر كافة البضائع المهمل وادراجها بالمزاد والعمل على عدم تكدس الموانئ بالبضائع المهمل ، حيث يتم حاليا بيع رسائل المهمل من خلال لوطات يتم طرحها في مزادات لا يتقدم لها سوى التجار الذين يقع في نطاق إقامتهم رسائل المهمل، ويتم بيع كراسة الشروط بهيئة الخدمات الحكومية بالقاهرة.

# 14 - مراجعة الفئات الواردة بالتعريفات الجمركية وخاصة للسلع والقطاعات الصناعية المستهدفة



■ مراجعة فئات التعريفات الجمركية في ضوء وجود عدد من القطاعات الصناعية المستهدفة باعتبار ان التعريفات الجمركية تعد من الدعائم التي تسهم في تعزيز القطاعات الإنتاجية.

■ مراجعة موقف الاتفاقيات التجارية من الواردات باستخدام الاليات المعمول بمنظمة التجارة العالمية.

■ التنسيق مع الجهات المختصة لعمل دراسة تحليله وفقاً للقدرات الصناعية الحالية والمخطط المستقبلي لدعم الصناعات الوطنية للاتفاق على خطة التحرك لدعم القدرات الصناعية اخذاً في الاعتبار ما تضمنته منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الموقعة مع مصر من اليات يمكن الاعتماد عليها.



## 15 - لجان إنهاء المنازعات الجمركية



استحداث نص بقانون الجمارك يتضمن على تشكيل لجان لإنهاء المنازعات الجمركية ، على ان تشمل الموضوعات المعروضة على تلك اللجان كافة النزاعات الجمركية وعدم قصرها على مخالفات السماح المؤقت فقط .





## 16 - خفض معدلات زمن الافراج الجمركي



■ اطلاق مبادرة الافراج بمتوسط زمن افراج خلال يوم من تجهيز البضائع للمعاينة وحتى الاعتماد لبضائع شهادة البند الواحد والصنف الذي لا يخضع للعرض على أي جهة رقابية الرسائل الواردة برسم الموانئ الجافة .

■ ندب أعضاء من إدارة الشئون القانونية للتواجد داخل المراكز اللوجستية لتكثيف وقائع المخالفات الجمركية لتفادي ارسالها الى خارج المراكز اللوجستية لسرعة استكمال الإجراءات.

■ تفعيل نظام الكشف الفوري للبضائع ذات الطبيعة الخاصة مثل السلع الغذائية من خلال مدير الجمرك دون انتظار مضي المدة (24 ساعة ) المحددة من خلال المنظومة قبل عملية الكشف والمعاينة.

■ ارتباط الحافز المخصص للعاملين بالمراكز اللوجستية بمعدلات زمن الافراج.



# 17 - مضاعفة ساعات عمل جميع الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي من خلال العمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية والأجازات الرسمية حتى الساعة 6 مساءً.



## الأثر الإيجابي

- تم التنفيذ اعتباراً من يوم الجمعة 2025/12/6 بعدد 12 يوم عمل .
- تحسين كفاءة سلاسل الإمداد وتجنب التأخير في تسليم البضائع وتسريع وصول السلع الأساسية والمواد الخام إلى الأسواق المحلية.
- تقليل التكدس في الموانئ والمنافذ الجمركية مما يساهم في تقليل التكاليف الناتجة عن رسوم طول مدة تخزين البضائع.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير.

ما تم إنجازه					
الإجمالي	المفرج عنها	الإعتماد	التممين	الكشف والمعاينة	تسجيل الشهادة الجمركية
25376	3686	5077	4746	5881	5986

18 - تسهيل إجراءات التسجيل بالقائمة البيضاء وفقاً للمادة رقم 94 من اللائحة التنفيذية رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتها، بحيث يُسمح بتسجيل الشركات المنتجة المصدرة إلى مصر، والتي لم يتم رفض أي من رسائلها بالفحص المعملّي خلال سنة واحدة، بحد أدنى خمس رسائل متتالية .



### الأثر الإيجابي

- تقليل زمن الفحص والإفراج الجمركي، مما يسرّع عمليات الاستيراد والتصدير.
- تقليل عدد مرات الفحص المعملّي لرسائل الشركات المنتجة المسجلة ، مما يوفر الوقت والتكاليف.
- التيسير على الشركات المسجلة إجراء تعاملاتها التجارية بسلاسة دون تأخير.
- تقليل تكاليف الفحوصات الدورية والتخزين الجمركي بسبب سرعة إنهاء الإجراءات.

متوسط عدد الرسائل المستهدف بنهاية عام 2025	متوسط عدد حاويات الرسالة	متوسط غرامات تسليم الحاويات / باليوم الواحد	إجمالي الرسوم المحصلة
15000 رسالة	2	140 دولار	4,200 مليون دولار



**19 - التنسيق بين وزارتي الإستثمار والتجارة الخارجية ووزارة البيئة لتعديل القرارات الوزارية الخاصة بإستيراد الخردة والمخلفات من البلاستيك والمطاط والزجاج حيث انها مستلزم انتاج لعدد كبير من الشركات، وذلك لإلغاء شرط تقديم شهادة فحص مسبق صادرة من معمل معتمد دولياً.**

### الأثر الإيجابي

- إعفاء المستوردين من استخراج شهادة الفحص من معمل معتمد دولياً والتي يتم سداد رسوم إستخراجها بالعملة الأجنبية بمتوسط قيمة 6000 دولار، يساهم في خفض تكاليف الاستيراد من خلال تقليل الأعباء المالية على المستوردين ، مما ينعكس إيجاباً على انخفاض أسعار السلع في السوق المحلي، كما يعزز قدرة المنتجات المصرية على المنافسة عالمياً.

متوسط عدد رسائل مخلفات البلاستيك والمطاط خلال عام 2024	متوسط رسوم شهادة الفحص	الإجمالي
268 رسالة	6000 دولار	1,608 مليون دولار

## 20 - تسهيل إشتراطات النقل والتخزين تحت التحفظ للمصانع بحيث يتم منح رسائل مستلزمات الإنتاج ونقل وتخزين تحت التحفظ بعد المطابقة الظاهرية تنفيذاً للقرار الوزاري رقم 776 لسنة 2019.



### الأثر الإيجابي

- سرعة الإفراج عن مستلزمات الإنتاج، مما يعزز كفاءة العملية الإنتاجية .
- الحد من تكاليف التخزين الطويل والرسوم الإضافية المرتبطة بالتأخير في الإفراج عن المستلزمات.
- تسهيل حصول المصانع على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، مما يساعد على استقرار الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية .

## 21 - إستخراج بطاقات المستوردين و المصدرين من خلال منصة مصر الرقمية.

### الأثر الإيجابي

- حوكمة إجراءات الإصدار بهدف تحسين بيئة العمل وتسهيل الإجراءات وتقليل المخاطر القانونية والإدارية.
- قيام المتعاملين بالتقديم لإستخراج البطاقات من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة للذهاب إلى أفرع الهيئة .
- تقليل الإجراءات الورقية و زمن المعاملات.
- تقليل التكدس والزحام داخل مكاتب التسجيلات التجارية ، مما يساهم في تحسين كفاءة الخدمة.
- التكامل مع الجهات الحكومية مما يسهل عمليات التحقق من صحة المستندات دون الحاجة لتقديم نسخة ورقية منها.
- السماح للمتعاملين بتحديث البيانات أو تعديلها إلكترونياً دون الحاجة للذهاب إلى أفرع الهيئة .



**22 - تم اطلاق البوابة الالكترونية الجديدة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اعتباراً من يناير 2024 بعدد (3) لغات وهي (العربية - الإنجليزية - الفرنسية) لتكون واجهة إعلامية وخدمية للهيئة لتوفير معلومات تفصيلية عن أبرز ما تقدمه الهيئة من خدمات في جميع مجالات عملها :**

- من أبرزها :
- الخدمات المقدمة من قبل الهيئة - خدمات متكاملة - مدفوعة عبر الانترنت
- خدمات الادراج- الشكاوى والمقترحات خدمات الاستعلام

## الأثر الإيجابي

- توفير معلومات واضحة عن الاشتراطات والإجراءات و الرسوم .
- المساهمة في استراتيجية التحول الرقمي للحكومة.
- تحسين بيئة الاستثمار وتشجيع التجارة الدولية.
- توفير خدمات رقمية متاحة على مدار الساعة.
- تبسيط وتسريع عمليات تسجيل المصدرين والمستوردين.
- وتوفير المعلومات المحدثه للمتعاملين، وضمان توافق الخدمات الإلكترونية مع أحدث المتطلبات القانونية والإجرائية .



23 - التنسيق مع البنك المركزي للتوجيه للبنوك العاملة في مصر بتوفير العملة الأجنبية اللازمة لسداد غرامات التأخير للتوكيلات الملاحية، على أن يتم سداد قيمتها للبنك بالجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف الرسمية المعتمدة.

CENTRAL BANK  
OF EGYPT



البنك المركزي  
مصر

## الأثر الإيجابي

- القضاء على التعامل خارج الجهاز المصرفي .
- المساعدة في ضبط السوق وتقليل الممارسات غير الرسمية في تداول العملات الأجنبية.
- تجنب تأخير الإفراج عن البضائع وتقليل تكاليف التخزين الإضافية.
- تسهيل حركة التجارة الخارجية، مما ينعكس إيجابياً على نمو الاقتصاد ودعم بيئة الاستثمار.



# ثانياً: إحكام الرقابة الجمركية



## 24 - تفعيل لجان الفحص المشترك



■ مضاعفة الحافز النقدي المخصص للعاملين بلجان الفحص المشترك

■ قيام مصلحة الجمارك بالاشراف والتنسيق مع جهات العرض الرقابية والعمل على إزالة التحديات التي تواجه العمل للجان الفحص المشترك وتفعيل احكام المادة (3) من قرار مجلس الوزراء رقم 3053 لسنة 2019 بما **يضمن تفويض ممثل جهة أخرى في إتمام إجراءات المعاينة والفحص والرقابة على البضائع المستوردة والمصدرة** ، مع اقتراح ان يتم تصنيف السلع ( صناعي - غذائي - ادوية ) مع سحب العينات لما يرتبط بها كالاتي :

❖ السلع الصناعية بمعرفة الهيئة العامة لرقابة على الصادرات والواردات .

❖ السلع الغذائية وما يرتبط بها بمعرفة هيئة سلامة الغذاء .

❖ الادوية وما يرتبط بها بمعرفة هيئة الدواء .

## 25 - الزامية التعامل بقاعدة بيانات الأسعار الاسترشادية



- انشاء قاعدة بيانات للأسعار المرجعية واطاحتها على منظومة نافذة ، كأحد الاليات الالزامية على العاملين بمصلحة الجمارك مراجعتها لقبول القيمة للأغراض الجمركية.
- التنسيق مع قطاع التمثيل التجاري للقيام بأمداد قاعدة البيانات السعرية بتحديث بشكل دوري للأسعار المرجعية ، بعد حصر أسماء الموردين المدرجين على منظومة aci.
- قيام الإدارة العامة للتقييم الجمركي بمراجعة الأسعار الواردة على منظومة نافذة وادراج ما يصح منها للاسترشاد .
- تفعيل اتفاقات التعاون الإداري الموقعة بين مصلحة الجمارك والإدارات الجمركية للدول الشريكة والتي يتم من خلالها الاستعلام على صحة ( المنشأ / التصنيف / القيمة )

26 - تعدد الجهات الرقابية المعنية بالفحص عن السلع والبضائع المستوردة، حيث يبلغ عددها 27 جهة رقابية، مما يتطلب دراسة إلحاق مندوبي كل من (هيئة الطاقة الذرية، مصلحة دمج المصوغات والموازن، الرقابة على المصنفات الفنية، إدارة الرقابة على المطبوعات) بفروع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقاً للقرار الجمهوري السابق رقم 106 لسنة 2000، حيث تم عرض عدد 39575 رسالة خلال عام 2024.



### الأثر الإيجابي

- تقليل التعقيدات الإدارية الناتجة عن التعامل مع جهات متعددة.
- تقليل الازدواجية في العمل وتوفير الوقت والجهد على الموظفين والمتعاملين.
- الحد من التفاوت في القرارات بين الجهات المختلفة، مما يقلل من التحديات التي تواجه الشركات والأفراد.
- تسهيل متابعة معوقات العمل واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشكل أسرع.
- الحد من التداخل في الاختصاصات بين الجهات المختلفة، مما يقلل النزاعات.
- تحسين تجربة المستخدم من خلال توفير جهة واحدة للتعامل معها.

### الأثر المتوقع

- المساهمة في الوصول إلى زمن الإفراج الجمركي المستهدف (يومان) بنهاية عام 2025



## 27 - تقليل جهات العرض للبنود المشتركة بين الجهات المختلفة :

- تم توقيع بروتوكول بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصصلحة دمغ المصوغات والموازنين في عام 2023 والذي بموجبه تم اسناد بعض المهام بأكملها من مصلحة دمغ المصوغات إلى الهيئة.
- الإتفاق على البنود المشتركة بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة الوطنية للإعلام تمهيداً لتوقيع بروتوكول والذي بموجبه يتم اسناد بعض المهام بأكملها من الهيئة الوطنية للإعلام إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

### الأثر الإيجابي

- تقليل الوقت المستغرق في مراجعة واعتماد البنود المشتركة.
- توحيد القرارات وتجنب التضارب بين الجهات المختلفة.
- الحد من التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات المختلفة.

### الأثر المتوقع

- المساهمة في الوصول إلى زمن الإفراج الجمركي المستهدف (يومان) بنهاية عام 2025



## 28 - دراسة تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1186 لسنة 2003 بشأن توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب العينات للجهات الرقابية المعنية بمنظومة الإفراج الجمركي

### الأثر الإيجابي

- تطبيق إجراءات فحص موحدة على جميع الجهات الرقابية مما يساهم في سرعة الإفراج الجمركي
- تسهيل مراقبة حركة البضائع ومنع دخول السلع رديئة الجودة وغير المطابقة.
- تبسيط الإجراءات وتقليل عدد الخطوات المطلوبة لإتمام الفحص الجمركي.
- زيادة التنسيق بين الجهات الرقابية ، مما يؤدي إلى قرارات أسرع وأكثر دقة.

### الأثر المتوقع

- المساهمة في الوصول إلى زمن الإفراج الجمركي المستهدف (يومان) بنهاية عام 2025 .
- تقليل تكاليف الاستيراد نتيجة الحد من عدد عينات الفحص المعملية .



## 29 - تدريب العاملين بمصلحة الجمارك ورفع قدراتهم الفنية ، وإعادة تدوير العاملين داخل المنافذ الجمركية

- اعداد تدريب عام يشمل جميع العاملين بمصلحة الجمارك، ثم اعداد دورات تدريبية متخصصة حسب تقسيمات العمل.

- اعداد محددات دورية لتدوير العمالة وفقا لمحددات موضوعه بشكل منتظم سواء للعاملين بالمنافذ الجمركية حسب التصور واحتياجات العمل .

- زيادة الاعتمادات المخصصة لتدريب العاملين



# جزيل الشكر